قرطاس

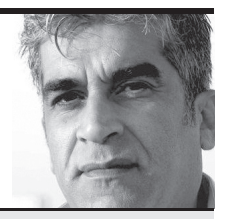

▪ أحمد عبد الحسين

احفروا الخنادق

قالتْ العربُ قديماً: "مَن حذّرك كمنْ بشّرك". لكنّ بعض النفوس مجبولة على كراهية النذير حتى لو كان صادقاً، ودفن الرؤوس في رمال الطمأنينة الدافئة إلى أن تحين ساعة الحقيقة التي تأتينا من حيث لا نحتسب فتبغتنا وتتركنا نادمين على عدم إصغائنا للتحذير الذي كان يمكن أن يكون إصغاؤنا له بشارة بالخلاص.

أمس كان حوارٌ مع النائب السيّد باقر جبر الزبيدي في قناة "العهد" قال فيه كلاما طالما ردده محللون وإعلاميون مخلصون ووصموا بالمروق ومعاداة العملية السياسيّة، على عادة النهج الذي تمارسه الحكومة في أعلى مراتبها، النهج المتمثل بتخوين كل من ينتقد السيّد المالكيّ وحكومته.

قال الزبيدي:إن العملية السياسية فاشلة، وإنها إذا استمرت على هذا النحو فنحن مقبلون على كارثة أسوأ من الاحتراب الأهليّ لأنها ستجعل دولة اسمها العراق أثراً بعدَ عين، وقال إن "التحالف الوطني" لن يظل متماسكاً طويلاً لأنّ "البعض" يمارس التفرّد في اتخاذ القرار ولا يستشير حلفاءه، النائب لم يسمّ هذا البعض بالاسم ولا أظنّ أنه بحاجة لتسميته فنحن وإياه نعرف اسمه وصفته وكنيته.

قال الزبيدي:إن هناك معركة قادمة ستحتدم على أسوار بغداد، بل ذهب أبعد من ذلك حين قال: "اتصلتُ بمرجع دينيّ بارز وقلت له: حتى أنتم في النجف استعدوا للمعركة المقبلة، فسألني المرجع مازحاً: هل نبدأ بحفر الخنادق؟ قلت له جاداً: نعم احفروا الخنادق!"

الزبيديّ الذي وصف حكومة المالكي بحكومة الأزمة، أسهب في تفصيل هذه الأزمة وآثارها المستقبلية الكارثية لكنه لم يضع يده على أسبابها، ولا أظنّ أن أحداً من الساسة العراقيين من يمتلك عمق الرؤية لتبيان الأسباب، وإن امتلك أحد منهم الرؤية فلن يملك الجرأة لكشفها.

أسّ المشكل وجوهره يكمن ببساطة في أن السياسيّ العراقيّ لا يتحرّك إلا طائفيا، يتغذى بالطائفية، وليس في الطائفية إلا السموم، ساستنا .على اختلاف مشاربهم ورغم احترابهم .يشتركون في النظر للعالم من ثقب طائفيّ ضيّق، يساعدهم على ذلك أن هواء الطائفية المسموم أخذ ينتشر في محيط العراق الإقليميّ بقوّة، وانتقل من كونه تياراً متشدداً محدوداً ليصبح .بقوّة ردّ الفعل على ما تفعله إيران وحلفاؤها .رأياً يكاد يكون عاماً، وخوف الإيرانيين وساسة العراق الشيعة مما سيحدث في سوريا خوف مبرّر طبعاً، لأنهم يرون أن السوريين الآتين بعد الأسد يحملون ذات السلاح الذي بيد ساستنا الآن، سِلاح الطائفة، لكن فوهته موجهة إليهم هذه المرة.

الطائفة تمنح لمعتنقها أفضل الأسباب للقتل والاحتراب، إنها هويّة قتل، والنبوءات القيامية التي تزخر بها كتب الطوائف عن جيوش تأتي العراق من الشام وإيران ليقطع بعضهم أوصال بعض في مأدبة دموية كبرى، هي عيدُ الطوائف ومهرجانها وقيامتها الصغرى، لا تختلف عن رؤية السيّد الزبيدي عن المعركة التي ستحتدم على أسوار بغداد والتي تستدعي منا أن نبدأ بحفر الخنادق.

شكراً لباقر الزبيديّ الذي بشرنا بمستقبلنا، لأن مَن حذّرك كمنْ بشّرك.

لكنْ.. ماذا لو ترك ساسة العراق حفر الخنادق واستغلوا الوقت بعمل مفيد على غير عادتهم وعلى سبيل التغيير، ماذا لو غيروا زاوية نظرهم إلى العالم، ماذا لو ترك الجميع الثقب الطائفيّ قليلاً، ماذا لو تصرفوا كسياسيين؟ هل يمكن ذلك أم.. فات الأوان؟

مسؤولـون وإعلام من دون أرقـام!

رؤية فـي إنشاء المركز الوطني لاستطلاعات الرأي

د.كامل القيّم

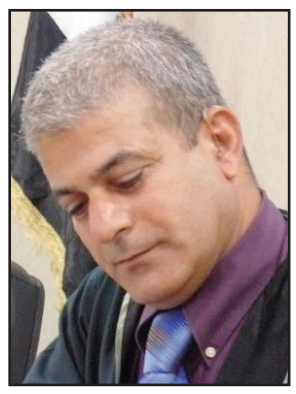

كثيراً ما نشاهد ونقرأ ونسمع تصريحات من السياسيين....وحوارات ومقابلات إعلامية تنطلق بأحكام وأوصاف ما أنزل الله بها من سلطان من قبيل الفهم الاجتماعي والتقدير الإستراتيجي والآفاق لحل الأزمات، وإذا كانت التعبئة السياسية والتوظيف الدعائي التي انجرف لها بعض وسائل الإعلام عن قصد أو دونه إلى أجل غير مسمى فأعتقد، أن اللعبة قد استهوت الأغلب الأعم من السياسيين على أنهم يفهمون شؤون البلد وشجونه وأحلامه الكبرى والصغرى.... وحينما نستطلع شاشات فضائياتنا ونطالع صحفنا ومواقعنا، نرى العجب من ذلك التمظهر وصناعة الصورة والموقف بالشكل الذي أصبح مخجلاً ومتعباً ومعرقلاً.

فليس المهم أن تظهر في الإعلام كثيراً...بل كيف وبأي بُشرى وطنية وتنموية وسياسية وأي خطاب تتساوق معه العاطفة والعقل وبأي معيار أو رؤية مجتمعية أو رقمية.. فمسرحة تكرار الأزمات مع أوصافها، يشير إلى حقيقة مفادها: أن الأداء الإعلامي للسياسيين أصابه الوهن الكثير واستهلكت الأوراق والفلسفات والوعود...وذاكرة المتلقي تكللت خزيناً سياسياً بالنبرة والشدة والاتجاه وتلك راكمت الإحباط والفشل في التعويل على التنشئة السياسية الإعلامية ومجريات الشؤون العامة.

ونحن كأكاديميين ومراقبين للخطاب السياسي الإعلامي في العراق نلتمس دوائر من الجُمل والكلمات والأوصاف والأداء، التي لا تستميل إلا نفسها والبسطاء(فكلمة الشراكة مثلا) والتهميش والإقصاء، والأجندات الخارجية، والسير على وفق الدستور..وشح المعلومات الاستخبارية والتمسك بالوحدة الوطنية...الخ!!...هذه غدت من منفرّات التلقي الإعلامي للخطاب السياسي في العراق(بحكم التكرار دون جمال).ونحن نتكلم بصيغة الواقع ومن ميدان الرأي العام ومحاور اتجاهاته نحو السياسة.

إذا فكر السياسي أو المسؤول لمن موّجه هذا الخطاب ؟ وما هي أهدافه ؟ ولأي مدى يمكن أن يثير أو يعطي صور أو جرعات تنشيط في مرجعيات المتلقي العراقي؟ وما الذنب الذي اقترفه كي يسمع ذات دوائر ومراوحة المدلول، ومعاناة المطبخ السياسي ؟ هل نفدت كلمات السياسة والخطاب التفاؤلي.. هل نفد الابتكار السياسي..أم نفد الهدف والرؤية ؟ لا ندري.

ومن خلال المتابعة اليومية الجبرية على نفسي..وأنا أستمع وأشاهد الحوارات والتصريحات التي تتقاذف على رأي عام ابتلي بالعملية السياسية، وابتلي بمسارات ضيقة في الخطاب الذي يفرز شؤون الكتل والأحزاب والنفوذ والصراع عديم الوضوح لخطوطه الأمامية ولا الخلفية.

وعلى حال الأزمات التي تنورها وتعطّرها السياسة...يومياً كان على الإعلام أن يدفع ضريبة التصريح والتغطية والتحليل بالشكل الذي لا نعرف من ابتلي بمن (الإعلام بالسياسة، أم العكس)، في الوقت الذي ترى نظريات التأثير والإعلام الانتقالي أن هيكل الدولة الديمقراطية ومسندها الأبهى هو إعلام المواطنة، والتنمية، والانتشار الثقافي (بالأفكار المستحدثة).

وفي ثنايا الخطب والأحاديث تلك ـــ وأنا متابع ـــ كل ما يطرح من وقود تحريضي ووعد مستقبلي وطرح تبريري... لم أعثر في ثنايا ومضمون ذلك العصف اليومي الإجباري على...الرقم...الرقم سُرق من ذاكرة العراقيين..والرقم هنا... يعني الحقيقة...ويعني كم الإنجاز أو الفشل أو مقدار استحقاق من يتحدث في بناء هذا أو ذاك(الشفافية في الرقم).

وعلى الرغم من أن اللغة –وفي أحيان دائمة– يُمكن تسخيرها لارتداء ادوار متعددة سواءً أكان اللبس الوطني أم الطائفي أم الإداري أم أي نحو يمكن أن يأخذنا به الكلام،على أن صاحبهُ عميقٌ أو متفهم أو مشارك في المشهد...ودائماً يخرج لنا السياسي ويحلل ويرمز متأسفاً على ما يجري، وفي يديه سوط التغيير..التصحيح. نحن دولة تعيش بلا رقم...وهنا الرقم أهول وأعتى مما وصفته قبل حين...ولو كنا نصارع الأرقام سواء أكانت أموال مشروعات أم عدد أيام، أم سنين...أم أفراداً، أي حسابات أخرى تركت للوصف والتقدير على أنها تفسير واستيعاب وضبط للتحديات.

وكانت الدول العظمى والصغرى قد مرّت وعصفت بها أزمات ومصاعب ومخاطر لكنها مسكت (الرقم العلمي) من المختبر أم من قياسات الرأي العام أم دراسات الميدان الاجتماعي أم من التنبؤ العلمي، على انه الدواء الشافي للعلل الاجتماعية والسياسية والثقافية. ودهشتي تزيد حينما تخلو أحاديث وتصريحات السياسيين من أي علاقة بهذا (السلطان العادل) الذي تركناه وسنلتقي ونفكر حين الانتخابات المقبلة، عندها يصبح هو البطل وهو القياس.

عشرات الظواهر مرت وتمر دون أرقام... ولا حتى بالتخمين...ماذا نصارع الآن بالشكل الواقعي سوى عتمة وضبابية الحقائق...الأرقام..العدد....الزمن.... وكل ذلك يندرج تحت معقل المعلومات... ولكم الأمثلة على ذلك...الأمن...الزراعة... الأمية...الكهرباء....مقبولية الكتل السياسية...الضياعات اليومية لدوائر الدولة الاقتصاد....ساعات الاستهلاك اليومي لوسائل الإعلام في الأزمات السياسية، الكفاءات البشرية لبعض المشروعات....عشرات..والرقم والزمن مفتوحان..

ولكي لا نغرق بدوامات سياسات المستقبل وبالمضارع المستمر... بالكلمات والتصريحات ولنكن واقعيين...ونقرّ إننا لا نعلم الكثير عن بلدنا وما تلفه من دقائق الظواهر..سواء أكان على مستوى الرأي العام أم مؤسسات الدولة..ولكي تكون معرفة الاثنان ممكنة وحيوية لنصنع كما الآخرون في كل بقاع الأرض مركزاً (للمعلومات الوطنية واستطلاعات الرأي) بشكل احترافي ووطني...يمد السياسيين بكل الأرقام والأوصاف والحلول، التي يحتاجها أي مسؤول في إطلالته اليومية... وكلي أمل أن يُنشئ على وجه السرعة... وبدون أي مطبخ للسياسات والتوافقات. اجعلوه أكاديمياً حُراً.....اجعلوه وليد الجامعات والكفاءات... وسترون العجب.

٢٥ يـنـايـر.. يـوم لاسـتـكـمـال الـثـورة

حسين عبدالرازق

في (٢٥ يناير ٢٠١٢) بدأ العام الثاني من الثورة، بينما يثور خلاف بين قواها حول ما إذا كان هذا اليوم يوما للفرح والاحتفال بالثورة، أو يوما لبدء ثورة ثانية «لأن الثورة لم تحقق أهدافها».

والخلاف والجدل حول طبيعة هذا اليوم ليس جدلا بيزنطيا عقيما، ولكنه يعكس خلافا حقيقيا في الرؤية والموقف.

لقد حددت الثورة أهدافها في شعار بليغ من أربع كلمات.. «عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية»، ويصبح السؤال مشروعا ماذا تحقق خلال عام من هذه الأهداف؟

وأظن أن هناك اتفاقا أن ثورة ٢٥ يناير حققت بمجرد قيامها وخلال الأيام الأولى من انطلاقها نتيجتين مهمتين:

الأولى: تحول الشعب المصري بكل طبقاته وقواه السياسية والاجتماعية وأجياله – خاصة الشباب من الجنسين – إلى قوة فاعلة في الساحة السياسية، مديرا ظهره للسلبية والتقوقع على الذات والبحث عن الحل الفردي، وبالتالي أصبح الشعب رقما رئيسيا في العمل السياسي لا يستطيع حاكم أو حزب أو جماعة سياسية تجاهله أو القفز على مواقفه.

الثاني: إنهاء الحكم الفردي الاستبدادي الذي جثم على البلاد أربعين عاما منذ انقلاب القصر في ١٣ مايو ١٩٧١ وصدور دستور ١٩٧١ في سبتمبر من نفس العام وتولي السادات حكم البلاد ١٠ سنوات ليتلوه مبارك لمدة ٣٠ عاما في سابقة لم تحدث منذ أيام «محمد علي باشا»، وتم تحقيق ذلك بخلع مبارك ثم القبض عليه وعلى عدد من معاونيه وتقديمهم للمحاكمة في بعض من جرائمهم، وصدور حكم قضائي بحل حزبهم «الوطني الديمقراطي»، ثم نجاح الشعب المصري في الانتخابات النيابة التي أعلنت نتائجها النهائية يوم السبت الماضي، في عزل قيادات وكوادر الحزب الوطني وإسقاطهم في انتخابات مجلس الشعب.

وما تحقق لا يعني نجاح الثورة، فقوى الثورة المضادة قاومت بضراوة إسقاط النظام القديم – الذي مازال قائما حتى الآن – وتأسيس نظام جديد لدولة مدنية ديمقراطية حديثة عادلة.

فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية لم تتغير، ومازال الحكم القائم منذ الثورة وحتى اليوم، يطبق نفس السياسات التي تبناها التحالف الطبقي الحاكم منذ عام ١٩٧٤ والقائم على انسحاب الدولة من الاستثمار والتنمية وتوفير الخدمات الأساسية، وترك السوق نهبا لرأسمالية «متوحشة» وطفيلية تسعى للربح السريع بأي ثمن، وتنفيذ روشتة المؤسسات المالية الدولية «صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية» وهيئة المعونة الأمريكية، وهو ما أدى إلى تزايد نسب الفقر والبطالة وانخفاض مستوى معيشة الطبقات الكادحة وغالبية الطبقة الوسطى، وتراجع التنمية وشيوع الفساد، والخلل في توزيع الدخول والتفاوت الفلكي بين الحد الأدنى غير الإنساني والحد الأقصى غير المحدد للأجور والمرتبات، وبالتالي استمر الواقع أبعد ما يكون عن شعاري «عيش.. وعدالة اجتماعية».

أما الحرية والكرامة الإنسانية، فرغم أن الناس انتزعت حريتها في التعبير عن الرأي ومارست التظاهر والإضراب والاعتصام والوقفات الاحتجاجية وفرضت إجراء انتخابات حرة نزيهة لمجلس الشعب.. إلا أنها لم تسترد حريتها وكرامتها في ظل سلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

فحالة الطوارئ المعلنة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ مازالت معلنة، وصدر مرسوم بقانون يجرم الإضراب والتظاهر في ظل حالة الطوارئ! وقدم آلاف من الثوار للمحاكمات العسكرية التي حكمت على١٩٥٩ منهم بأحكام مختلفة، صدر أخيرا «عفو» عنهم من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتم الاعتداء بعنف غير مسبوق وقتل الثوار وانتهاك آدميتهم وسحلهم وتعرية أجسادهم، في أحداث البالون وماسبيرو والسفارة الإسرائيلية والسعودية ومجلس الوزراء وشارع محمد محمود.

وقبل ذلك أصر المجلس العسكري على إجراء الانتخابات لمجلسي الشعب والشورى قبل إصدار الدستور الذي يحدد العلاقات بين سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، متحديا بذلك المنطق السليم وكل الأحزاب والقوى السياسية، وأجريت الانتخابات في ظل قانون شاذ يجمع بين نظام القوائم«الحزبية» والمقاعد الفردية، ومطعون عليه بعدم الدستورية، ونتيجة لذلك جاءت نتائج الانتخابات لتكرس نظام الحزب الواحد مع استبدال الحزب الوطني بحزب الحرية والعدالة، وليغيب الشباب الذي فجر الثورة ويتضاءل تمثيل قوى الثورة وأحزابها عامة عن السلطة التشريعية، ويلوح في الأفق خطر انتخاب رئيس الجمهورية قبل صياغة الدستور الجديد نتيجة لخريطة الطريق التي حددها المجلس العسكري، ليتمتع الرئيس القادم بسلطات مطلقة طبقا للإعلان الدستوري القائم حاليا.

وانحياز المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتيارات الإسلام السياسي – خاصة جماعة الإخوان المسلمين – وضد التيارات اليسارية خاصة حزب التجمع أمر أصبح واضحا ومعروفا للجميع.

وفي ضوء هذه الحقائق يصبح منطقيا أن يكون يوم ٢٥ يناير ٢٠١٢ يوما لاستكمال أهداف الثورة أو القيام بثورة جديدة.

كاريكاتير

■ عادل صبري

الشيخ الذي نزل إلى الميدان وخرج منه رافعاً رايات الحرية والعدالة والكرامة

فريدة النقاش

قال لشيخه: إنني أشم رائحة الجنة في التحرير، هو الذي نزل إلى الميدان مدافعا عن العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وبعدها بما يقارب العام اخترقت رصاصتان جسد الشهيد الشيخ «عماد عفت» جاءت إحداهما في ذراعه الأيسر وخرجت من يمين الذراع، بينما اخترقت الثانية صدره من ناحية اليمين وخرجت من الجانب الايسر من الصدر. ورجح الطب الشرعي أن الرصاص الذي أطلق علي الشيخ عفت جاء من مسافة نصف متر فقط ومن ناحية الخلف،وقد استنتج أصدقاؤه وأسرته ومحاموه من كل هذه الملابسات ما يرون أنه حقيقة شبه مؤكدة ألا وهي أنه قتل عمدا برصاص كاتم للصوت. وأنه سيكون هناك مشوار طويل لإثبات هذا الاستنتاج والتحقق من صحته حين يجري تحقيق جدي في أحداث مجلس الوزراء التي قتل الشيخ أثناءها بل وفي كل وقائع القتل التي سبقتها أو لحقتها.

وفي السابع عشر من ديسمبر صلى عشرة آلاف مواطن بالجامع الأزهر على روح الشهيد مدير إدارة الحساب الشرعي بدار الإفتاء بعد أن قام د. علي جمعة مفتي الجمهورية بإمامة المصلين. وكان عفت قد لقي ربه في اليوم السابق وقالت عنه دار الإفتاء إنه عالم فاضل وفقيه متميز من علماء الأزهر الشريف، وطالبت دار الإفتاء بالتحقيق الفوري في سقوط الشهداء وبينهم الشيخ «عماد عفت».

وفي تكوين الشيخ «عماد» الفقهي والثقافي والإنساني نزعة ثورية تضرب بجذور عميقة وقديمة في تراث الثقافة العربية الإسلامية والروح التجديدية القوية التي حملها كتاب وفلاسفة وفقهاء مستنيرون من ابن رشد والمعري والرازي والفارابي وابن حزم الذين رغم أنهم كانوا أقلية مقارنة بالتقليديين النصيين والمحافظين فإنهم استطاعوا بعقولهم الثاقبة وأرواحهم الوثابة التواقة إلي الحرية والعدل والكرامة أن يحفروا لأفكارهم وممارساتهم مجري شديد العمق– وإن بقي فرعيا– في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، وأخذت أجيال متعاقبة من الدارسين والفقهاء والشيوخ يحفرون في الأرض القاسية ليصبح المجرى الفرعي رئيسيا.

وعلي طريق هؤلاء سار شيوخ الأزهر المصريون الذين قاوموا الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر وشاركوا كقادة في ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضدها حتى اندحرت، وسقط منهم مئات الشهداء.

إن ريح الجنة التي تحدث عنها الشيخ «عماد عفت» قبل استشهاده كانت قادمة بدورها من ذلك التاريخ محملة بعبق الثورات الكبرى التي اندلعت ضد الظلم والاستبداد في تاريخ الإسلام، وبالوشائج التي تربطها بتاريخ الإنسانية كله والثورات الكبرى التي عرفتها كل الشعوب على الطريق ذاته وتندرج ثورات المصريين وصولا إلى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ فيها كعلامات كبرى في هذا التاريخ الحافل.

انبثقت السماحة والعطف العميق على المظلومين في شخصية الشيخ «عفت» من قراءته المستنيرة النصوص الدينية مستخلصا منها قيم المودة والرحمة، العدل واحترام الكرامة الإنسانية،معتبرا الفقر عدوانا على روح الدين والاستبداد مجافيا لها.. وقرأ ببصيرة ثاقبة معنى الدور الذي لعبه القساوسة التقدميون في الثورة الفرنسية، وقساوسة لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية الذين أفضى نضالهم وتأويلاتهم إلى تغيير جذري في موقف الكنيسة الكاثوليكية إزاء حركة الفقراء وكفاحهم من أجل إسقاط الديكتاتورية، وإقامة نظم ديمقراطية ذات محتوى اجتماعي أصيل في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية شارك فيها هؤلاء القساوسة على نطاق واسع رأى الشيخ عفت أن الله واحد والإنسان واحد والدين واحد.

رغم صغر سنه التفت تلامذة حوله ونظروا إليه كمثل أعلى واستخلصوا من الإسلام وعلى نفس الطريق الذي سار فيه معنى الثورة على الظلم والاستبداد والعبودية، وراهنوا على الإنسان الخير الذي تتشوه روحه بفعل الفساد والنفاق والاستغلال وتتحرر وهي تشم ريح الجنة حينما تنخرط في المقاومة وفي مواجهة القبح في العالم ابتغاء جمال يدوم وهو لن يدوم إلا إذا تأسس على العدل.

الشهيد «عماد عفت» هو الشيخ القدوة الذي لم يتحدث أبدا عن الجلباب أو اللحية. ولم يكفر أحدا معتبرا أن الدين لله والوطن للجميع.. فودعه آلاف المسلمين والمسيحيين يساريين وليبراليين ومنتمين للإسلام السياسي وهم رأوا فيه معنى إسلام المستقبل.

ونحن في انتظار أن تخرج من حدادها الزميلة نشوى عبد التواب الصحفية في (الأهرام ويكلي)وزوجة الشيخ عماد ورفيقة عمره لكي نجري معها حوارا تفصيليا عن سيرته التي لن تموت. هو الذي طلب الشهادة ونالها على حد تعبيرها، وكان قد أنشأ لنفسه بريدا إليكترونيا حمل عنوان «شهيد الأزهر» هو الذي اعتصم في ميدان التحرير منذ ٢٥ يناير وشم فيه رائحة الجنة ثم ساهم بعد ذلك في كل أشكال الاحتجاج معتصما ومتظاهرا لأنه رأى أنه لابد من استمرار الثورة حتى تستكمل تحقيق أهدافها وتصنع للبشر جنة على الأرض.

لو كان الشيخ عماد عفت قد قتل عمدا فإن القتلة يكونون قد استهدفوا كل هذه المعاني التي حملتها حياته وسوف تبقى سيرته تذكرنا بها على الدوام كالنسغ في عروق الأشجار المعمرة.